

قراءة للقرارات الرئيسية للاجتماع 34 لمجلس إدارة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية،

1-2 يونيو 2016، أوسلو (النرويج)

خاص بأعضاء "انشر ما تدفع" (PWYP) فقط

يرجى عدم تداوله

مقدمة

في الاجتماع 34 لأعضاء مجلس إدارة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية، كان الجميع شغوفاً لمعرفة ما إذا كان الحوار الثلاثي قد تضرر بأي شكل جراء الأوقات العنيفة التي خبرها مجلس إدارة المبادرة في ليما، في آخر مؤتمر. لذلك، وعلى الرغم من الأجندة الخفيفة، كانت التوقعات عالية لذلك الاجتماع المقرر أجرؤه في أوسلو، بالنرويج. وقد كان وقع الاجتماع يسيراً على رئيس مجلس إدارة المبادرة الجديد، فريدريك رينفيلد، حيث شارك الحضور بشكل بناء خلال الاجتماع الذي استمر على مدار يوم ونصف. بيد أن ذلك لا يعني أن مشكلات الحوكمة التي نشأت في ليما قد تم البت فيها. وكانت منظمات المجتمع المدني ملتزمة بمتابعة الشواغل المختلفة (انظر بالأسفل) ولكنها قبلت بالانتظار حتى يتأقلم أعضاء مجلس الإدارة الجدد في الأشهر الأولى.

وقد أقيمت العديد من الفعاليات الجانبية على هامش اجتماع مجلس الإدارة. وأجريت جلسة غير رسمية في اجتماع مجلس الإدارة، وتم تنظيم حلقة نقاش في Literature House، وقد نوقش دور قيادة المبادرة في المطالبة بالإفصاح عن ملكية المنفعة من عام 2020 وبعدها. وتبحث مجموعة استشارية غير رسمية¹ حالياً في تنفيذ هذا المتطلب الجديد ولا سيما دعم البلدان في تطوير خارطة طريق للإفصاح عن الملكية النفعية بحلول الأول من يناير عام 2017. ولقراءة المزيد حول هذا الأمر، يمكن الإطلاع على منشور مدونة N.RGI. وعقب اجتماع مجلس الإدارة، نظمت PWYP النرويج اجتماعاً مفتوحاً مع العديد من أعضاء مجلس الإدارة من منظمات المجتمع المدني المدعويين كمتحدثين لتناول المواضيع التالية: مشاركة منظمات المجتمع المدني في مبادرة الشفافية، والإفصاح عن العقود، والتقارير العامة والخاصة بكل دولة على حدة والذي يعد هدفاً رئيسياً لحملة PWYP النرويج حيث أن ذلك سيسمح بعلاج مشكلة التهرب الضريبي بفاعلية.

قرارات مجلس الإدارة الرئيسية

1. **تقرير تقدم التنفيذ.** في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يكون أمين مبادرة الشفافية مسئولاً عن إعداد تحليل مختصر عن التقدم الذي أحرزته كل دولة في تنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية. وتجمع هذه المعلومات في تقرير تقدم التنفيذ، الذي يركز أيضاً على مواضيع محورية.

¹متولو مسوني من PWYP زامبيا هو جزء من المجموعة بالنيابة عن تحالف PWYP.

وكان من المثير للاهتمام ملاحظة أن تقرير تقدم التنفيذ قد اشتمل على موضوع محوري يتعلق بمشاركة المجتمع المدني وخاصة عن كيفية اختيار ممثلي المجتمع المدني الذين يشاركون في مجموعة الجهات المعنية المحلية. مؤكداً على الكثير من النتائج الموضحة بالفعل في قرار النزاهة الخاص بـ MSI حول الحاجة لقواعد أوضح للاشتباك من جانب المجتمع المدني، نظر الموضوع المحوري في حالات نيجيريا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأفغانستان لإيضاح أن مسألة التدخل - سواء كانت متخيلة أو حقيقة - تواصل إعاقة عملية الاختيار الذاتي في العديد من البلدان. ثم ناقش مجلس الإدارة نيجيريا حيث نشبت بعض الخلافات عقب تعيين ممثل المجتمع المدني في مجلس إدارة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في نيجيريا. وتم الاتفاق على أن يقوم أمين مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية بالتحقيق في الأمر.

ونوقشت أذربيجان التي خفض تصنيفها في أبريل 2015 إلى حالة المرشح لعدم برهنتها على التزامها بروتوكول المجتمع المدني، وذلك أثناء زيارة الأمين الأخيرة إلى باكو في أوائل شهر مايو. وقد أعطيت أذربيجان مهلة قدرها شهر (أبريل 2016) لتنفيذ سلسلة من الإجراءات التصحيحية لخلق بيئة ممكنة لمجموعات المجتمع المدني المحلية. ولكن بالرغم من التطورات الإيجابية مثل الإفراج عن السجناء السياسيين، وإلغاء تجميد الحسابات البنكية لأعضاء تحالف PWYP المحلي والتوقف عن إجراءات الفحص الكثيف لأعضاء تحالف PWYP المحلي، فإن بيئة العمل بشكل عام تمنع المجتمع المحلي من لعب دور فعال في تنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية ومبادرات الشفافية العالمية الأخرى. وقد أظهر ذلك شراكة الحكومة المفتوحة التي قررت لجننتها التوجيهية إدراج أذربيجان في الحالة "السائبة" لتسليط الضوء على مواصلة اضطهاد الحكومة للأصوات المستقلة. وستتم مراجعة حالة أذربيجان في مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في أكتوبر 2016.

كما ناقش أعضاء مجلس الإدارة من المجتمع المدني شواغلهم بشأن الموقف المتشدد تجاه الشفافية والأنشطة المضادة للفساد في جمهورية الكونغو. فقد هوجم تحالف PWYP المحلي في الجرائد المحلية ووصف بأنه "عميل أجنبي" واستدعي بعض أفرادها للاستجواب بشأن تنظيم ورشة عمل مخصصة لاستخراج النفط. وقد وعدت أمانة المبادرة بمراقبة الموقف عن كثب.

إذا كنت ترغب في الإبلاغ عن أي حادث يتعلق بتطبيق بروتوكول المجتمع المدني في بلدك، لا تتردد في التواصل مع أسمارا كليلين في أمانة PWYP (aklein@publishwhatyoupay.org).

2. التدايير الانتقالية لمعايير 2016 وجدول التحقق. في فبراير 2016، تبنى مجلس الإدارة معايير جديدة لعام 2016. وقد كانت معظم التغييرات مجرد إيضاحات للمتطلبات الحالية، باستثناء المتطلب الخاص بالملكية النفعية الذي تحول من مجرد توصية إلى عنصر مطلوب بحلول 2020. وبناء على ذلك، تم الاتفاق على أن تدخل العديد من المتطلبات حيز التنفيذ بنهاية 2016. وستنفذ التغييرات الأخرى المطبقة على كتابة التقارير بعد ذلك بعام في 2017.

بيد أن المشكلة المتواصلة كانت هي جدول التحقق. حيث طالبت الدول المنفذة بالمزيد من الوقت وكانت ترغب في تأجيل التحقق لمدة 12 شهراً آخرين، وكان بقية المشاركين يرغبون في إجراء عملية التحقق في أقرب فرصة ممكنة. وقد نتج التأخير عن طول عملية المراجعة المنهجية للتحقق وكذلك بسبب نقص التمويل. ويعد التحقق، بصوفه آلية لضمان الجودة، أمراً حيوياً لمصادقية المبادرة. ولكن منذ تبنى المعايير الجديدة في مؤتمر سيدني في عام 2013، لم تخضع أي بلد لعملية التحقق، باستثناء أذربيجان (في ظروف خاصة)، ما يترك المبادرة عرضة للنقد. لذلك، كان استئناف عملية التحقق هدفاً حيوياً لأعضاء مجلس الإدارة من المجتمع المدني. ومن الممكن الوصول إلى الاتفاق التالي: سوف يتم إجراء 15 عملية تحقق² في عام 2016 وتم تأكيد 6 عمليات تحقق³ في أوائل عام 2017. ثم سينعقد مجلس الإدارة مرة أخرى في اجتماعه في أكتوبر

² جزر سليمان، وغانا، ومنغوليا، و ساو تومي وبرينسيب، وتيمور الشرقية، و قرغيزستان، وليبيريا، والنيجر، ونيجيريا، والنرويج، وطاجيكستان، ومالي، وموريتانيا، وبيرو، وأذربيجان.
³ هندوراس، والعراق، وموزامبيق، والفلبين، وتنزانيا، وزامبيا.

لتقييم موقف التمويل ويقرر ما إذا كان من الممكن إجراء المزيد من عمليات التحقق في عام 2017. وقد اعتبر المجتمع المدني ذلك أمراً إيجابياً. إلا أنه سيتطلب قدرًا كبيراً من العمل، لكل من أمين المبادرة المسئول حالياً عن جمع البيانات والتقييم المبدئي، وكذلك مجلس إدارة المبادرة وخاصة لجنة التحقق، التي سيكون عليها تقييم 15 تقرير تحقق وتقييم جميع هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة. سوف تتلقى مجموعات الأطراف المعنية الوطنية في الخمس عشر دولة التي ستجرى فيها عملية التحقق بدءاً من 1 يوليو إخطاراً يتعلق بمهمات الأمين. وسيكون من الضروري على مجموعات الأطراف المعنية الوطنية أن تستعد وخاصة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني التي عليها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حتى يأخذ أمين المبادرة رؤاهم بعين الاعتبار. لذلك يوصى أن تتبع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني مثيلاتها في أذربيجان التي أعدت نقداً مفصلاً لتقرير المبادرة.

3. **المشروع التجريبي الخاص بالشفافية في تجارة السلع.** يركز المتطلب 4.2 من معايير مبادرة الشفافية على الإفصاح عن حصة الدولة من الإنتاج والعائدات "العينية" الأخرى. وبالتالي جميع مبيعات السلع المادية الأخرى للشركات المملوكة للدولة والهيئات الحكومية الأخرى المتعلقة بحصة الحكومة في الإنتاج (أو العائدات العينية الأخرى) التي يجب الإفصاح عنها في تقرير مبادرة الشفافية. وقد تناول إعلان برين في تقريره حول مصفاة كوراف الكنغولية المملوكة للدولة مدى إشكالية تجارة السلع. وسلط اجتماع مجلس الإدارة في برين الضوء على مسألة تجارة السلع، وكون مجموعة عمل تضم أعضاء من الدوائر الانتخابية المختلفة المثلة في مجلس إدارة المبادرة وكذلك من ممثلين عن الشركات المتخصصة في تجارة السلع مثل ترافجيرا. وكانت الشفافية في تجارة السلع من المسائل الرئيسية التي تناولها أعضاء PWYP في مؤتمر مكافحة الفساد في لندن (مايو). وقد أدى ذلك الاهتمام المتزايد بتجارة السلع إلى اقتراح وضع مشروع تجريبي لتقديم دعم إضافي للدول المتوقعة⁴ في تنفيذ المتطلب 4.2 وملاحظة الدروس المستفادة محصلة جميع الدول المنفذة.

4. **التمويل.** عقب حدوث عجز في التمويل، راجع أمين مبادرة الشفافية ميزانية 2016 لتتواءم مع سيناريو نمو يساوي 0%. وقد قبل مجلس الإدارة بالتحديث المالي الذي قدمته اللجنة المالية، ولكن يبقى الوضع التمويلي في حالة خطرة. وفي جلسة غير رسمية، قدمت النتائج الأولية لمراجعة التمويل مع العديد من الخيارات المتعددة، بما في ذلك تحويل مبادرة الشفافية إلى منظمة قائمة على العضوية حيث تتطلب عضويتها سداد اشتراك إجباري. ومن المتوقع الوصول إلى قرار في اجتماع مجلس الإدارة في أكتوبر حول ما إذا كانت الدول والشركات الداعمة سيكون عليها سداد اشتراك إجباري للحفاظ على حالتها "الداعمة" أو أن يكون على الدول المنفذة المساهمة في الميزانية العالمية للمبادرة وكيفية تحقيق ذلك. وتلتزم دائرة النفط الفرعية في مجلس مبادرة الشفافية بالفعل بضمان عدم وجود شركات مدرجة كشركات "داعمة" دون سداد أي شيء.

5. **الحوكمة.** بعد ليما، كان لدى لجنة الحوكمة قائمة طويلة من العناصر المتعلقة بحوكمة مبادرة الشفافية التي عليها النظر فيها، ليس أقلها حقيقة أنها الآن مسؤولة عن الإشراف على عمل أمانة المبادرة. ولسوء الحظ، كان التقدم الذي أحرزته اللجنة حتى الآن بطيئاً. ولكن أعضاء هذه اللجنة وافقوا على خطة عمل ويأملون في البت في المسائل التالية حتى تتخذ قرارات حول إصلاح الحوكمة في اجتماع مجلس الإدارة التالي: مراجعة المبادئ التوجيهية للدوائر الانتخابية - والنظر بشكل خاص في عملية التشريع لمجلس الإدارة؛ وعملية اتخاذ القرار في مجلس الإدارة، بما في ذلك إجراء التصويت؛ ووضع آلية للإشراف على أمانة مبادرة الشفافية ومساءلة رئيسها؛ وإيضاح دور ومسئوليات رئيس المبادرة، ووضع عمليات أقوى وأكثر شفافية للتعامل مع شكاوى الحوكمة على المستوى الوطني والعالمي. وقد أنشئت ثلاث مجموعات عمل لتولي هذه المشكلات المختلفة كما دعي أعضاء مجلس الإدارة من غير أعضاء لجنة الحوكمة للمشاركة.

⁴ نيجيريا، وكولومبيا، وغانا، وتشاد، وميانمار، والعراق.

سوف يجرى اجتماع مجلس الإدارة القادم في يومي 25 و26 أكتوبر 2016 في أستانة (كازاخستان). وقد تقرر الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني
وستكون أمانة PWYP على تواصل قريباً.